مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: إشكالية التوازنات البرلمانية في لبنان وأثرها في الانتخابات الرئاسية دراسة في أزمة الانتخابات الرئاسية عام 2022
اسم الكاتب: أ.م.د. منى جلال عواد، أ.م. عماد وكاع عجيل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7400
تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 09:13 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

إشكالية التوازنات البرلمانية في لبنان وأثرها في الانتخابات الرئاسية

دراسة في إزمة الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٢٢

The problem of parliamentary balances in Lebanon and its impact on the presidential elections

أ.م. د. منى جلال عواد *
Mona jalal awad
College of Political Science
University Baghdad

أ.م. عماد وكاع عجيل**
Emad wagga ajeel
College of Political Science
University Tikrit

تاريخ الاستلام : ٢٠٢٣/٣/٧ تاريخ القبول : ٢٠٢٣/٦/٤ تاريخ النشر ٢٠٢٤/٤/٣٠

الملخص

جرت الانتخابات النيابية في لبنان في ١٥ أيار ٢٠٢٢، وهي أول انتخابات نيابية بعد احتجاجات تشرين الأول ٢٠١٩ وانفجار مرفأ بيروت في آب ٢٠٢٠، وقد اسفرت نتائج الانتخابات عن عدم فوز كتلة نيابية بعدد مقاعد يمكنها من تشـــكيل الحكومة بمفردها، فالنتائج لم تسـفر عن أغلبية واضـــحة لأي طرف، ما يؤثر بشـكل كبير على عملية تشـــكيل الحكومة، وانتخاب رئيس جديد للجمهورية بدل الرئيس ميشـــال عون، الذي تنتهي ولايته في الاول تشـــرين الأول ٢٠٢٢، ويُدخل البلاد في حالة من الشـــلل السياسـي، وبالتالي ادى ذلك الى حدوث شلل سياسـي وفراغ رئاسـي وعدم تمكن الكتل من انتخاب رئيس للجمهورية بعد احد عشـــر محاولة، مما يعني ان البلاد متجه نحو الانسداد السياسي ولفترة طويلة.

* أ.م.د. منى جلال عواد/ كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد
* * أ.م. عماد وكاع عجيل/ كلية العلوم السياسية/ جامعة تكريت

الكلمات المفتاحية

لبنان، الانتخابات النيابية، انتخاب رئيس الجمهورية، التوازنات والتسويات السياسية.

Abstract

A study in the crisis of the presidential elections in 2022 Parliamentary elections took place in Lebanon on May 15, 2022, and they are the first parliamentary elections after the October 2019 protests and the Beirut port explosion in August 2020. party, which greatly affects the government formation process, and the election of a new president to replace the current president, Michel Aoun, whose term ends on October 1, 2022, and plunges the country into a state of political paralysis, and thus this led to political paralysis, a presidential vacuum, and the inability of the blocs From electing a president after eleven attempts, which means that the country is heading towards a political impasse for a long time. **key words**

Lebanon, parliamentary elections, election of the President of the Republic, political balances and settlements

المقدمة

تتسم اغلب الدول بالتنوع الاجتماعي، اذ يعد ظاهرة ملازمة للمجتمع البشري، اذ ان التمايزات الثقافية والعرقية والدينية بما تفرضه من تمايزات في الرؤى والمواقف السياسية هي تمايزات ملازمة لطبيعة المجتمع البشري ذاته، وعلى الرغم من ان التعدد والتنوع الاجتماعي يعد من عناصر قوة وتمكين الدولة، الا انه وفي بعض الاحيان يعد عنصر ضعف للدولة، خاصة اذا كانت هناك اطراف تحاول استغلال هذا التنوع لتحقيق اهداف ومارب خاصة سواء أكانت هذه الاطراف داخلية ام خارجية كما هو الحال في لبنان، اذ

تتميز لبنان في تكوينها وتركيبتها الاجتماعية وموقعها الجيوسياسي أهميتة عن باقي دول الشرق الأوسط، إذ تشكل مكوناتها الطائفية دوراً مساهماً في بناء النظام السياسي الخاص بلبنان، اذ عانت لبنان كثيراً من هذا التنوع وعد من عوامل ضعف الدولة في الجوانب السياسية، خاصة في الانتخابات وتشكيل الحكومات وتولي الوزارت والمناصب، اذ تحاول كل طائفة من الطوائف التي يتكون منها المجتمع اللبناني الحصول على اكبر قدر من المناصب التي تمكنها من الحصول على اكبر قدر من المنافع والمكاسب لتلك الطائفة، مما يأثر ذلك بشكل كبير على الاستحقاقات الدستورية كتشكيل الحكومات وانتخاب رئيس الجمهورية وغيرها، وشهد لبنان في ١٥ أيار ٢٠٢٢، أول انتخابات نيابية بعد احتجاجات تشرين الأول ٢٠١٩ وانفجار مرفأ بيروت في آب ٢٠٢٠، ولم تسفر نتائج الانتخابات عن أغلبية واضحة لأي طرف، ما يؤثر بشكل كبير على عملية تشكيل الحكومة، وانتخاب رئيس جديد للجمهورية بدل الرئيس ميشال عون الذي انتهت ولايته في الاول تشرين الأول ٢٠٢٢، ويُدخل البلاد في حالة من الشلل السياسي.

أهمية البحث: تعد التوافقات والتوازنات السياسية في لبنان ركن اساسي ومهم في عملية تشكيل الحكومة وانتخاب رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية، فالتركيبة الاجتماعية التي يتميز بها لبنان والتي بدل ان تكون عامل قوة للدولة اصبحت عامل ضعف وانقسام داخل المجتمع اللبناني، مما انعكس سلباً على العملية السياسية بشكل خاص وعلى وضع البلاد بشكل عام، اذ يعاني لبنان من مشاكل كثيرة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وهي ليست وليدة اللحظة ولكنها تفاقمت بشكل كبير بعد عام ٢٠١٩.

إشكالية البحث:

يعاني لبنان كثيراً من إشكاليات كثيرة وكبيرة، فبعد كل انتخابات برلمانية تبدأ عملية الشد والجذب من اجل تشكيل الحكومة وفق الاستحقاقات الدستورية، وكما هو معروف فان تلك الاستحقاقات منصوص عليها في الدستور اللبناني، مما يجعل تولي تلك المناصب يقوم على أساس طائفي، وفي نفس الوقت يأخر من عملية تشكيل الحكومة وفق التوقيتات الدستورية، مما قد يدخل البلاد في فراغ رئاسي كما هو الحال في الفراغ الرئاسي الذي دخل فيه البلاد منذ ٢٠٢٢/١٠/١.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية أن الانتخابات اللبنانية تؤثر بشكل كبير على التوازنات البرلمانية مما يؤثر على تشكيل الحكومة واختيار رئيس الحكومة وانتخاب رئيس الجمهورية، وذلك بسبب طبيعة التنوع الاجتماعي عامل ضعف في لبنان بدل ان يكون عامل قوة.

منهج البحث: أعتمدنا على منهج التحليل النظمي لتحليل نتائج الانتخابات النيابية في لبنان لعام ٢٠٢٢ و كما اعتمدنا على المنهج التأريخي للوقوف على الانتخابات اللبنانية في الفترات المتعاقبة.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى مبحثين، الاول: لبنان: التوازنات والتوافقات النيابية، وتناول المطلب الاول الانتخابات النيابية لعام ٢٠٢٢، والثاني: التوازنات النيابية: اختلال التوازنات الداخلية، اما المبحث الثاني فقد تناول إشكالية الانتخابات الرئاسية في لبنان، في مطالبين، الاول: الانتخابات الرئاسية في لبنان عام ٢٠٢٢، والثاني: إشكالية التوازنات البرلمانية في لبنان وأثرها في ازمة الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٢٢.

المبحث الاول: لبنان: التوازنات والتوافقات النيابية

يرتكز النظام السياسي في لبنان بصورة أساسية على مبدأ المحاصصة السياسية، وذلك بسبب التركيبة الاجتماعية للمجتمع اللبناني، اذ ان المجتمع اللبناني وكما هو معروف يتكون من طوائف وقوميات مختلفة، وبدل ان يكون هذا التنوع عامل قوة اصبح يشكل عامل ضعف للنظام السياسي، إضافة الى ذلك التجاذبات السياسية وما رافقها من صراعات ونزاعات على المناصب السياسية، اذ تشكل المحاصصة السياسية التحدي الاساسي للنظام السياسي في لبنان.(١) وبالتالي أصبحت المحاصصة السياسية في النظام السياسي اللبناني عرف سائد قائم على أساس ممارسة توافقية بين جميع المكونات السياسية، لذا يمكن القول ان احد الاسباب الرئيسية للازمات السياسية في لبنان تعود بالاساس الى المحاصصة المثبتة في الدستور اذ ان لكل طائفة حصة مثبتة في الدستور من المناصب السياسية.(٢) واذا ما اردنا الخوض اكثر في النظام السياسي اللبناني فانه يتبين لنا من المعطيات الموجودة على ارض الواقع ان الثوابت التي قام عليها النظام والتي اصبحت مثبتة بصورة رسمية وقانونية هو نظام قائم على التوافقات السياسية والمحاصصة الطائفية بين المكونات اللبنانية.(٣)

المطلب الاول: الانتخابات النيابية لعام ٢٠٢٢

مرَّ لبنان منذ توقيع الطائف(*) عام ١٩٨٩ بمراحل ثلاثة، الأولى: كرَّست تطبيق اتفاق الطائف، منذ عام ١٩٩٠، برعاية سعودية وإدارة سوريا مباشرة وبرضا غربي عموماً، لتأكيد خروج لبنان من الحرب الأهلية وعدم الانزلاق إليها مرة أخرى، وكان العنوان الأبرز فيها هو رئيس الوزراء، رفيق الحريري[٤]، وانتهت هذه المرحلة باغتياله عام ٢٠٠٥، وبهذا دخل لبنان مرحلة جديدة –المرحلة الثانية– من تطبيق الطائف، انسحبت القوات السورية فيها من لبنان في أعقاب اغتيال الحريري وانقسمت الطبقة السياسية وكذلك

عموم الجمهور اللبناني بين فريقين: قوى ١٤ آذار المناهضة لسوريا، وقوى ٨ آذار المؤيدة لها، وانتهى هذا التجاذب بوصول الرئيس ميشال عون، إلى الرئاسة اللبنانية في ٣١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٦، والذي اعتبرته لاحقاً دول عربية وغربية هيمنة لقوى ٨ آذار وحلفائها على الحكم في لبنان، لصالح محور إيران، أما المرحلة الثالثة، وهي التي شهدت اندلاع الثورة اللبنانية تحت شعار كلن (كلهم) يعني كلن، في ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩، وأخذت تطالب برحيل كل الطبقة السياسية دون تمييز بينها باعتبارها المسؤولة عمَّا آلت إليه البلاد من أزمات سياسية واجتماعية واقتصادية، لكنها لم تحقق أهدافها وتفاقم التدهور الاقتصادي والمالي ولا يزال، وكانت الثالثة انفجار مرفأ بيروت، في ٤ آب ٢٠٢٠، التي سبقت التظاهرات التي عمت بيروت، في ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩ ، بمشاركة واسعة من قِبَل عموم اللبنانيين، ومن ثم سادت جميع المناطق اللبنانية، من الشمال إلى الجنوب(*).

اولاً: انتفاضة تشرين الأول ٢٠١٩: عمَّت التظاهرات بيروت، في ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩، بمشاركة واسعة من قِبَل اللبنانيين، ومن ثم سادت جميع المناطق اللبنانية، وذلك في أعقاب تصريحات حكومية عن فرض ضرائب جديدة مباشرة في موازنة ٢٠٢٠، منها زيادة الضريبة على القيمة المضافة، وفرض رسم على استخدام تطبيق (الواتساب) وكانت هذه الضرائب ستطول الشريحة الأكثر فقرًا في لبنان، والتي عانت من ارتفاع الأسعار خلال أسابيع سابقة على الحراك، مع شح مطرد للدولار في السوق وارتفاع سعر صرفه الذي تجاوز السعر الرسمي المحدد ١٥٠٧,٥ ليرة، هذه الأسباب لم تكن إلا الأسباب المباشرة للحراك، حيث كان شعاره الأساسي المطالبة بالجملة (وباللهجة اللبنانية) تغيير كل الطبقة الحاكمة كلن(كلهم) يعني كلن، وهو ما عكسته أهدافه الأساسية التي كانت تقود الحراك، أولها :سقوط الحكومة، وهو ما تحقَّق حينها باستقالة رئيس الوزراء، سعد الحريري(في ٢٩ تشرين الأول ٢٠١٩، وثانيها: حكومة مؤقتة لستة أشهر مكوَّنة

من تكنوقراط وبصلاحيات استثنائية، ولا يبدو أنها تحققت بحكومة حسان دياب(*) (٢١ كانون الثاني ٢٠٢٠) التي جاءت خلفًا لحكومة الحريري، وثالثها: إجراء انتخابات نيابية جديدة، ورابعها: استعادة الأموال المنهوب، إضافة إلى استقلال القضاء، وجميعها بالطبع لم تتحقق، وكان من الواضح أن الغاية من هذه الأهداف تغيير الطبقة السياسية الحاكمة، وإنتاج طبقة جديدة على أمل تكريس رؤية جديدة للحكم، تخُرج لبنان من أزماته الاقتصادية والانتقال به إلى وضعية أخرى تسمح للبلد بالنهوض وليس التعافي فحسب(٦)

كانت غاية المتظاهرين من هذه الاهداف هو تغير هذه الطبقة السياسية وانتاج طبقة سياسية جديدة تستطيع ان تخرج البلاد من ازماته وتساعده على التعافي، فضلاً عن مطالبة المحتجين ايجاد مخرج للأزمة الاقتصادية التي يمر بها لبنان نتيجة تردي الاوضاع الاقتصادية والمعيشية وانتشار الفساد في كل نواحي الحياة ومفاصل الدولة(٧)، ونتيجة لهذا الرفض المستر من المحتجين لتلك السياسات فقد رفع المحتجون شعار (لن ندفع الثمن) رافضين طريقة الاستمرار في السياسة المتبعة من قبل الحكومة وهي سياسة الاستدانة التي ينتهجها لبنان منذ عدة عقود، إضافة الى رفضهم التوجه الى عملية الاقتراض من صندوق النقد الدولي او البنك الدولي(٨)، لقد أدت تلك السياسات التي اتبعتها الحكومة اللبنانية في المجال الاقتصادي الى ارتفاع سعر صرف الدولار وانحدار العملة الوطنية الى اسعار متدنية وارتفاع اسعار السلع والخدمات، وهو عد انذار خطير يتوجب على الحكومة العمل على إصلاحه واتخاذ خطوات جريئة يمكن عن طريقها ان تنعش الاقتصادر اللبناني وتتجاوز الازمة الاقتصادية.

ثانياً: انفجار مرفأ بيروت: وقع انفجار مرفأ بيروت في الرابع من اب ٢٠٢٠، في ظل اجواء سياسية واقتصادية صعبة تعيشها لبنان، ولم يكن الانفجار عادي وانما كان اقرب الى هزة ارضية حطم معه العشرات من الابنية والمعدات، وخلف خسائر بشرية اذ بلغ

عدد القتلى ما يقارب ١٥٠ شخصاً، واصابة قرابة ٥٠٠ شخص، بعضهم كانت اصابتهم بليغة تمنع عودتهم الى الحياة بشكل طبيعي، فضلاً عن المفقودين من جراء قوة الانفجار والذين بلغ عددهم قرابة ١٠٠ شخص، وقدر البنك الدولي ان تكلفة الاضرار المادية التي خلفها انفجار المرفأ بحوالي (٣,٨– ٤,٦) بليون دولار امريكي، فضلاً عن حجم الخسائر الاقتصادية التي تقدر بحوالي (٢,٩– ٣,٥) بليون دولار امريكي، في وقت كانت لبنان تعاني من ازمات اقتصادية وسياسية وصحية(٩)

وكان سبب الانفجار حسب الانباء الصادرة عن موقف الحكومة اللبنانية والتي تأكد بأن الانفجار جاء نتيجة وجود كميات كبيرة من نترات الامونيوم كانت موجودة في المرفأ منذ عام ٢٠١٣ وأن الاهمال ادى الى نشوب حريق وانفجار كمية من هذه المفقرقعات التي كانت مخزونة مما ادى الى دمار المرفأ واجزاء كبيرة من بيروت(١٠)

ونتج عن الانفجار سخط شعبي كبير، اذ اتهم المحتجين الحكومة بالتقصير الواضح، لذلك اقدم رئيس الحكومة اللبنانية حسان دياب على تقديم استقالة حكومته في ١١/ اب / ٢٠٢٠، على خلفية الانفجار، لتتحول الحكومة الى حكومة تصريف أعمال، وبدأت المطالبات الشعبية والدولية الى الاسراع في تشكيل حكومة بديلة عن حكومة تصريف الاعمال، تعمل على اخراج البلاد من ازماته المتلاحقة وان تكون على قدر المسؤولية، وان تنأى بلبنان عن الصراعات الاقليمية(١١)

ثالثاً: الانتخابات النيابية ٢٠٢٢: منذ نشأة الدستور والانتخابات في لبنان محط طعن لأنها غير نزيهة حسب وجهة نظر المعارضين لها، لانها تخدم الفئات الحاكمة والقوى المسيطرة، وكلما عدل نظام الانتخابات فأنه لايخرج عن سيطرة القوى المتنفذة(١٢)، ولم تخرج الانتخابات النيابية لعام ٢٠٢٢ عن هذا السياق، اذ جرت الانتخابات النيابية في لبنان في ظل تغيرات مهمة جرت خلال السنوات الأخيرة، شملت انتفاضة تشرين الأول ٢٠١٩ (انتفاضة ١٧ تشرين) ضد الفساد والنظام الطائفي، وانفجار مرفأ بيروت، وإضافة

إلى هذا كله، تأثر لبنان بالانعكاسات السلبية على أمن الطاقة والغذاء التي نتجت من غزو روسيا لأوكرانيا، وقد كانت هذه الانتخابات أول انتخابات تجري في لبنان من دون مشاركة تيار الحريري، وجاءت هذه الانتخابات أيضاً في آخر ولاية الرئيس عون الذي انعكست سياساته سلبياً على شعبية التيار الوطني الحر الذي أسسه عام ٢٠٠٥ ويقوده حالياً صهره جبران باسيل، وكان هذا التيار يملك أكبر كتلة نيابية في مجلس النواب السابق، وقد فرضت كل هذه العوامل، من الانهيار الاقتصادي وعدم مشاركة تيار المستقبل وانحسار شعبية التيار الوطني الحر ودخول مرشحي (الانتفاضة) على خط المنافسة، ديناميات جديدة على هذه الانتخابات، وقد مثّلت هذه الانتخابات اختباراً أول للقوى والشخصيات السياسية التي برزت بعد (انتفاضة ١٧ تشرين) وقدرتها على إحداث اختراقات في جدار الطبقة السياسية الممسكة بمفاصل النظام السياسي اللبناني(١٣)، تنافس المرشحون للانتخابات النيابية على ١٥ دائرة انتخابية موزعة على خمس محافظات، هي: بيروت، وجبل لبنان، والبقاع، والشمال، والجنوب، لشغل ١٢٨ مقعدًا في مجلس النواب، وكان هناك ١٠٣ لوائح انتخابية و٧١٨ مرشحاً، مقارنة بـ ٧٧ لائحة و٥٩٧ مرشحاً في انتخابات عام ٢٠١٨، ومن العوامل الجديدة التي أدت دوراً في هذه الانتخابات احتساب أصوات المقترعين من المغتربين خارج لبنان لأول مرة، وخاصة أن نسبة كبيرة منهم تقع خارج إطار الاصطفافات التقليدية، ولا تملك الطبقة السياسية قدرة على التأثير مباشرة في اختياراتها، وقد بلغ عدد المقترعين في الخارج ١٤٢٠٠٠ الف ناخب من أصل ٢٢٥٠٠٠ مسجلين حسب الأرقام النهائية لوزارة الخارجية والمغتربين، أي إن نسبة اقتراعهم كانت ٦٣ في المئة، ما يعكس حماسة انتخابية للتغيير لديهم، ولا سيما أن هذه الأصوات ساعدت مرشحي الانتفاضة على كسب مقعد إضافي، أما نسبة الاقتراع في الداخل فقد تراجعت، وبلغت نحو ٤١ في المئة من الناخبين المسجلين، مقارنة بنحو

٤٩.٧ في المئة عام ٢٠١٨، وقد سجل هذا التراجع خاصةً في الدوائر ذات الأغلبية السُنّية مثل صيدا والضنية والمنية(١٤)

وحصل الائتلاف المؤيد لحزب الله على ٦١ مقعداً، موزعّة على النحو التالي: كتلة حزب الله ١٥ نائباً، حركة أمل ١٥ نائبًا، التيار الوطني الحر ١٧ نائباً، حزب الطاشناق، ويضم ٣ نواب، حلفاء مباشرون وغير مباشرين، وعددهم ١١ نائباً، اما المعسكر المناهض لحزب الله يضم المعسكر المناهض لحزب الله ٥١ نائباً، موزعين على النحو التالي: حزب القوات اللبنانية ويضم ١٨ نائباً، الحزب التقدمي الاشتراكي، ويضم ٩ نواب، حزب الكتائب، ويضم ٥ نواب، شخصيات مستقلة وحزبية منتخبة أعلنت مواقف ضد سلاح حزب الله وعددها ١٢ نائباً، الكتلة السنية: نتيجة مقاطعة تيار المستقبل للانتخابات، ظهرت كتلة سُنّية من ٧ نواب موزعين على النحو التالي: مناصرو تيار المستقبل (٥ نواب)، إضافة إلى نائبين عن "الجماعة الإسلامية، اما معكسر الانتفاضة وحلفاؤها فقد حصلوا على ١٦ نائبًا موزعين على النحو التالي: نواب الانتفاضة، وعددهم ١٣ نائبًا، حلفاء محتملون للانتفاضة، وعددهم ٣ نواب(١٥)

ان حجر الاساس لأي اصلاح هو قانون الانتخابات لمجلس النواب، فمن خلال هذا القانون يمكن ان يسجل لبنان الخطوة الاولى في طريق التحرر من اغلال الطائفية والعشائرية والاقليمية، ذلك لان مجلس النواب هو مصدر القوانين المنظمة لحياة الناس ومنه تنبثق الحكومات، وهو اولاً واخيراً الرقيب على الحكم بوجه عام(١٦)

وتميزت الانتخابات اللبنانية لعام ٢٠٢٢ بعدة سمات أهمها:

السمة الاولى: انخفاض مستوى الاقتراع، ولو بشكل طفيف هذا العام، إذ وصلت إلى ٤١٪ في المئة في الأرقام الأولية لوزارة الداخلية، وكانت نسبة المشاركة في الانتخابات اللبنانية بلغت في انتخابات عام ٢٠١٨، ٤٩.٢٠٪، بانخفاض بنسبة ٤,٨% عن انتخابات عام ٢٠٠٩، حين سجلت ٥٤٪،

السمة الثانية: اللافتة في الانتخابات النيابية كانت ضعف القدرة على إيصال الخدمات للأتباع والمريدين بالمستوى ذاته الذي كان قبل سنوات عديدة، ذاك أن النظام الريعي بشكله السابق، أي توفير آلاف الوظائف والخدمات الحكومية للأتباع مقابل ولاءاتهم وأصواتهم، تداعى نتيجة الانهيار المالي والاقتصادي منذ عام ٢٠١٩، إذ بات الراتب الحكومي بالكاد يكفي قوت أيام، ناهيك عن ارتفاع كلفة التنقل بين المناطق، نتيجة لهذا التطور، كان شراء الأصوات لافتًا مع ارتفاع حظوظ رجال أعمال لقدرتهم المادية، ووسط ارتفاع لسعر الظهور على وسائل الاعلام اللبنانية.

السمة الثالثة هي ارتفاع حصة القوات اللبنانية في التمثيل المسيحي، وهو ما حصل في كل انتخابات شاركت فيها منذ عام ٢٠٠٥، أي في أربع عمليات اقتراع على التوالي، عام ٢٠٠٥، حصدت القوات اللبنانية ستة مقاعد، وثمانية عام ٢٠٠٩، لتصعد حصتها مع تغيير القانون الانتخابي باتجاه النسبية بانتخابات عام ٢٠١٨ إلى ١٤ نائباً، ومنها إلى ٢٠ نائباً في انتخابات ٢٠٢٢ وبالتالي، فإننا أمام تمثيل متزايد لهذا التنظيم الذي نشأ خلال الحرب الأهلية اللبنانية (وكان فيها الأقوى مسيحيًّا)، ولأسباب أولُها تقديم نفسه على أساس القدرة على حماية المسيحيين من المخاطر المتعاظمة، وتحديداً (حزب الله) في ظل القدرات العسكرية للأخير، هذه القدرات تُعزز المخاوف في ضوء الغلبة العددية للمسلمين، وتجعل نظام المناصفة أقل ديمومة، وتُحتم الانتقال إلى نوع من اللامركزية، والحقيقة أن اللامركزية وردت في برامج وخطابات القوتين المسيحيتين الأساسيتين، أي القوات اللبنانية وغريمها التيار الوطني الحر المتحالف مع (حزب الله)، وبالتالي، باتت اللامركزية مطلباً مسيحياً جامعاً(١٧).

المطلب الثاني: التوازنات النيابية: اختلال التوازنات الداخلية

يعد لبنان واحد من الدول التي طبقت مفهوم الديمقراطية التوافقية بسبب التنوع الاثني والطائفي الموجود فيها، وتعني تقاسم السلطة بين هذه الاثنيات والطوائف والقوميات بصورة توافقية، من اجل تحقيق استقرار سياسي، لكن بالنهاية ستكون آثارها سلبية على النظام السياسي وخير دليل على ذلك ما تعيشه لبنان اليوم وعلى جميع الاصعدة(١٨)، وعليه فأن مبدأ الديمقراطية التوافقية في لبنان تم فرضه من قبل التركيبة الاجتماعية المتعددة وبروز الطوائف الدينية بوصفها كتل سياسية لها الحق في المشاركة في عملية صنع القرار السياسي اللبناني، وهذا ما جعل النظام السياسي فيها ضعيفاً تتحكم فيه الاحزاب والطوائف وليس القانون والدستور(١٩)، فالسياسة الداخلية في لبنان تقوم على التوازن بين الطوائف وهو بالحقيقة توازن بين القوى الاجتماعية المسيطرة على السلطة، فالتوازن في الحقيقة ليس بين الطوائف، انما بين الطبقات المسيطرة.(٢٠)

ان طبيعة النظام السياسي اللبناني على الصعيد التطبيقي هي توليفة بين دستور يطمح بحدود أن يكون ديموقراطي، مدني، جمهوري، ليبرالي على الصعيد الاقتصادي، وبين ميثاق تقاسم السلطات وتوزّعها بن مجموعتن طائفيتن اجتماعيتن: المسيحيون والمسلمون، والمسلمون منقسمون مذهبياً، وضمن هاتين المجموعتن، من هذا الزواج بين مجتمع الطوائف والعائلات والمناطق من جهة، والدولة الحقوقية الحديثة بمفهوم الثقافة السياسية الفرنسية من جهة اخرى، ولدت الصيغة التي أرادها اللبنانيون لهذه التوليفة وهي الديموقراطية التوافقية اللبنانية.(٢١)

فضلاً عن ذلك يعد لبنان بلد التسويات، تسويات تنتج استقراراً نسبياً لفترة زمنية محدودة، وبمجرد أن تتغير العوامل التي أدّت إلى التسوية يدخل لبنان في مرحلة من عدم الاستقرار ريثما تتكوّن عوامل جديدة تنتج تسوية جديدة، وعوامل التسوية في لبنان هي داخلية بفعل موازين القوى المحلية والخارجية، ولم يكن لبنان يوماً بمنأى عن تداعيات الصراعات في المنطقة، بل كان لهذه الصراعات دورها في تشكيل الكيان اللبناني وفي

الحفاظ على استمراريته، ويمكن الوصول الى عدة استنتاجات بخصوص طبيعة التسويات والعوامل التي قد تنتجها ومن هذه الاستنتاجات:(٢٢)

١- تركيبة النظام اللبناني قائمة على توازنات وتسويات دقيقة وأي خلل بهذه التوازنات سوف يؤدّي الى احتدام صراع طائفي حاد وعملية استقطاب قد تؤدي الى اقتتال دموي.

٢- هناك عدة عوامل تحدد موازين القوى بين الطوائف، منها حجم الطائفة الديمغرافي، وقدراتها المالية والعسكرية، وتحالفاتها الخارجية، ووحدة الطائفة خلف زعامة سياسية، كل هذه العوامل تؤثر في ميزان القوى وتشكل أحد العوامل التي تؤدي إلى فرض تسوية، وتحدد أيضا كيفية توزيع الحصص بين الطوائف.

٣- أثبتت التجربة أن تغيير موازين القوى هو فقط ما يؤدي إلى إنتاج تسويات جديدة على مستوى توزيع الحصص، تجارب الطائف والوجود السوري والدوحة خير مثال على ذلك، لم يكن اللبنانيون ليصلوا إلى اتفاق الطائف لو لم يكن هناك تغيير في موازين القوى على مستوى المنطقة.

وقدر تعلق الامر بالانتخابات النيابية اللبنانية لعام ٢٠٢٢، فقد احدثت تلك الانتخابات اختلالات وتسويات داخلية نابعة من نتائج تلك الانتخابات، ولابد من التطرق الى بعض الامور التي لازالت تحدد مسار العملية السياسية في لبنان ومن هذه الامور:(٢٣)

أولاً: ما زال لدى حزب الله تمثيل نيابي في المحافظات جميعاً، ولديه حلفاء في كل الطوائف (باستثناء الطائفة الدرزية)، إضافة إلى أن مرشحيه حصلوا على أصوات كثيرة في دوائرهم، وتمكّن من التأثير في نتائج الانتخابات في كل المحافظات تقريباً.

ثانياً: خسر في هذه الانتخابات أغلب المرشحين الموالين للنظام السوري كما خسر فيها رموز في النظام المصرفي اللبناني.

ثالثاً: قطعت الانتخابات الطريق حسابياً على أيّ احتمال لتولّي جبران باسيل رئاسة الجمهورية، وخاصة أن المزاج المسيحي أصبح منقسماً بالمناصفة بين التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية، لا سيما بعد خسارة الأول خسارةً كبيرةً في معاقل رئيسة مثل جزين والأشرفية وزحلة.

رابعاً: لاقت الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات استجابة في الوسط السُّنّي عموماً، رغم فوز بعض النواب، وكان الناخب السُّنّي المؤيد لتيار المستقبل حائراً بين إرضاء رغبات سعد الحريري وأولوية التصويت ضد حزب الله.

خامساً: برز وليد جنبلاط باعتباره أبرز الفائزين، لأن الحزب التقدمي الاشتراكي الذي يقوده حصل على ستة من مقاعد الدروز الثمانية (مقابل اثنين للانتفاضة)، في حين خسر خصومه التقليديون في جبل لبنان، وحصل على كتلة نيابية من تسعة نواب قد تجعل دوره حاسماً في المشهد السياسي خلال السنوات المقبلة.

سادساً: ربح ممثلو الانتفاضة عدداً من المقاعد تجاوز التوقعات المتشائمة، ما يدلّ على أن طريق التغيير في لبنان غير مسدود، ويمكن تخيّل ما يمكن أن تكون عليه النتائج لو تغيّرت طريقة الانتخابات.

وإذا كانت موازين القوى في البرلمان الجديد تؤكد عدم حصول أي طرف على الأكثرية الصريحة، فإن وصول مجموعة من المستقلين والتغييريين الذين وصل عددهم إلى ٣٢ نائباً إلى قبة البرلمان، أوحت في بادئ الامر بحصول انقلاب على التوازن السياسي في لبنان، وإذا تغاضينا عن أن عدداً من هؤلاء المستقلين أو التغييريين قد انبثق من صلب الأطراف التقليدية، فقد تم التسويق لإظهارهم على أنهم كتلة تشكل دلالة على انقلاب اللبنانيين على الوضع القائم، ومن ناحية أخرى، لم ينجح بعض التغييريين وأكثر المستقلين في تبني خطاب سياسي متحرر من معجم مصطلحات الأطراف السياسية التقليدية، فالمحافظة على حقوق الطائفة والالتزام بالاصطفاف السياسي التقليدي في

المواضيع المهمة والأساسية شكل علامة فارقة لهؤلاء، وباستثناء عدد محدود منهم يمكن القول إن صفة التغييريين أو المستقلين التي يعتمدونها في التعريف عن كيانهم لا تتعدى أطر الإيحاء بوجود خيار ثالث مستقل من حيث الشكل، من دون أي قدرة على تأكيد وجودهم كمشروع حقيقي يمكن من خلاله التحرر من قيود النظام القائم نحو بناء دولة حديثة، وعليه، فإذا كان من الممكن القول إن خارطة التوازنات السياسية تحت قبة البرلمان الجديد قد تغيرت وأضحت أكثر تنوعاً، إذ تجعل التفاعلات السياسية الضرورية لانتخاب رئيس مجلس النواب أو تسمية رئيس للحكومة أكثر تعقيداً، فإن هذه الخلاصة لا تخرج عن إطار الملاحظة الشكلية التي لن تُترجم عملياً كانقلاب جذري على مرتكزات النظام السياسي اللبناني، فالأطراف السياسية التقليدية لم تجد في وصول التغييريين إلى البرلمان خطراً يهدد وجودها، وإنما دعتهم إلى تشكيل كتلة يمكن من خلالها المشاركة في السلطة، فمما يظهر، لن تختلف طريقة مقاربة الاستحقاقات الدستورية كاختيار رئيس الجمهورية أو تسمية رئيس حكومة ما بعد الانتخابات، فالآليات التقليدية المعتمدة لم تأخذ بعين الاعتبار حصول أي تغيير يُلزم تبني آلية مختلفة عن ما كان سائداً في السابق، إذ أعلن رئيس الجمهورية فتح بازار التداولات على تسمية رئيس الحكومة عبر آليته المفضلة التي تلزم الاتفاق على اسم المرشح قبل الخوض في الاستشارات، كما أن ما بدأ يرشح عن كيفية البحث عن رئيس للجمهورية لا يوحي بحصول تغيير في الآلية المُعتمدة لاختياره، إذ ما زالت التوازنات الدولية تتقاطع مع التوازنات الداخلية في عملية اختياره من دون الرجوع إلى التوازنات بين الكتل البرلمانية.(٢٤)

المبحث الثاني : اشكالية الانتخابات الرئاسية في لبنان.

مما لا شك فيه، ان وضع لبنان وحالة نظامه السياسي بسبب تركيبته السياسية المعقدة والتي تقوم على جملة من التناقضات والإختلاف بين ما جاء في نصوص دستوره

وما كرسه الميثاق الوطني المعروف بميثاق ١٩٤٣، وما درجت عليه الممارسة القائمة على جملة من التناقضات المنبعثة والمرافقة للتطور السياسي والإجتماعي للبنان، والذي خضع دائماً لتداخل وتشابك مجموعة من العوامل التي كانت من جهة أولى تمثل علاقات الحركة والتفاعل بين مختلف الطوائف اللبنانية التي تعيش على أرض لبنان، ومن جهة أخرى تأثير الضغوطات التي تمارسها الظروف والأوضاع الإقليمية والدولية، سواء بواسطة الطوائف لمصلحتها، أو لمصلحة إحداها ضد الأخرى، وعندما تفرض العوامل الإقليمية صيغة معينة لطبيعة العلاقات الطوائفية، فإن العلاقات والروابط الوثيقة التي تقيمها بعض الطوائف مع الخارج تعرض النظام السياسي والاجتماعي القائم للخطر، وهكذا تصبح الأرض مناسبة ومهيأة لظهور توتر معين يمكن له أن يوفر الظروف الملائمة للانفجار والتشظي، وإن هذا التوتر يضفي على المسألة اللبنانية ملامح إقليمية ظاهرة، أو يعطيها طابعاً دولياً متزامناً في نفس الوقت، أو أن أحدهما يتبع الآخر.([٢٥])

المطلب الاول: الانتخابات الرئاسية في لبنان عام ٢٠٢٢

بعد استقلال لبنان حصل الشغور الرئاسي في البلاد ٣ مرات كانت الأولى مع انتهاء ولاية الرئيس أمين الجميل في ٢٢ سبتمبر ١٩٨٨، وهو شغور انتهى بانتخاب الرئيس رينيه معوض عام ١٩٨٩ أي أنه دام عاما و٤٤ يوماً. والمرة الثانية التي حصل فيها شغور رئاسي مع انتهاء الولاية الممددة للرئيس إميل لحود في ٢٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٧، وانتهى الشغور الذي دام نحو ٦ أشهر، يوم ٢٥ مايو/ أيار ٢٠٠٨، بانتخاب العماد ميشال سليمان، نتيجة اتفاق بين الزعماء السياسيين اللبنانيين عُقد في العاصمة القطرية الدوحة. أما المرة الثالثة فقد كانت الأطول مدة في البلاد من حيث الشغور الرئاسي حيث امتدت لعامين وخمسة أشهر، بدأت بانتهاء ولاية سليمان يوم ٢٥ مايو ٢٠١٤، وانتهت في ٣١ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٦ بانتخاب ميشيل عون([٢٦])،

انتهت ولاية رئيس الجمهورية ميشال عون في ٣١ تشرين الأول ٢٠٢٢، بعد ست سنوات في الحكم كانت حافلة بالأزمات وتعطيل المؤسسات(٢٧)، اذ ان النظام السياسي اللبناني المتبّع منذ عقود يقضي بتقاسم السلطات والمناصب العليا وفقًا للانتماءات الدينية والطائفية، وجرى العرف في لبنان على أن يكون الرئيس مسيحيًا مارونيًا، ورئيس الوزراء سنيًا، ورئيس البرلمان شيعيًا(٢٨)، ووفقاً لنص الدستور اللبناني المادة ٤٤ "في كل مرة يجدد المجلس انتخابه يجتمع برئاسة أكبر أعضائه سناً ويقوم العضوان الأصغر سناً بينهم بوظيفة أمين، ويعمد إلى انتخاب الرئيس ونائب الرئيس لمدة ولاية المجلس كل منهما على حدة، بالاقتراع السرى وبالغالبية المطلقة من أصوات المقترعين، وتبنى النتيجة في دورة اقتراع ثالثة على الغالبية النسبية، وإذا تساوت الأصوات فالأكبر سناً يعد منتخباً، وفى كل مرة يجدد المجلس انتخابه، وعند افتتاح عقد تشرين الأول من كل عام، يعمد المجلس إلى انتخاب أمينين بالاقتراع السرى(٢٩).

أيضا يقع العبء على المجلس القادم في انتخاب رئيس الجمهورية، ونظراً لانتهاء ولاية الرئيس الحالي ميشال عون في ٣١ أكتوبر، يتعين على المجلس انتخاب رئيس جديد في غضون أربعة أشهر على الأكثر، وذلك بحسب المادة ٤٩ من الدستور اللبناني " ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري بغالبية الثلثين من مجلس النواب في الدورة الأولى، ويكتفى بالغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تلي، وتدوم رئاسته ست سنوات، ولا تجوز إعادة انتخابه إلا بعد ست سنوات لانتهاء ولايته، ولا يجوز انتخاب أحد لرئاسة الجمهورية ما لم يكن حائزاً على الشروط التي تؤهله للنيابة، وغير المانعة لأهلية الترشيح*، وكذلك تنص المادة ٧٣ من الدستور" قبل موعد انتهاء ولاية رئيس الجمهورية بمدة شهر على الأقل أو شهرين على الأكثر يلتئم المجلس بناء على دعوة من رئيسه لانتخاب

الرئيس الجديد، وإذا لم يدع المجلس لهذا الغرض، فإنه يجتمع حكماً في اليوم العاشر الذي يسبق أجل انتهاء ولاية الرئيس([٣٠]).

وتشير المحطات السابقة من عمر الدولة اللبنانية، إلى حدوث أزمة في انتخاب الرئيس وفى تشكيل الحكومة كذلك، اذ سبق انتخاب الرئيس الحالي ميشال عون حالة من الفراغ الرئاسي لمدة عامين من ٢٠١٤-٢٠١٦، وقبله انتخاب الرئيس ميشال سليمان فراغ لعدة أشهر من نوفمبر ٢٠٠٧ – مايو ٢٠٠٨، وقبل التمديد للرئيس إميل لحود نشبت أزمة كبيرة، وثورة نتيجة النفوذ السوري في لبنان آنذاك، فضلاً عن حادثة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في ١٤ فبراير ٢٠٠٥، في حادث غير مسبوق كانت له تداعيات كبيرة محلية وإقليمية ترافقت مع تغيرات في الخارطة السياسية اللبنانية اتخذ بعضها بعدا إقليمياً ومع دخول لبنان في دوامة من الأزمات الأمنية والسياسية[٣١]، ناهيك عن الحرب بين حزب الله واسرائيل في عام ٢٠٠٦، وعلى اثرها وفي عام ٢٠٠٨ اوشكت لبنان أن تنزلق إلى حرب أهلية بعد اجتياح حزب الله لمدينة بيروتلكن الوضع الحالي في لبنان من حيث التدهور المعيشي والاقتصادي، لا يستدعى الخوض في تعقيدات كبيرة لحين استكمال باقي الاستحقاقات، أو وجود فراغ في السلطة سواء الرئاسة أو الحكومة لأن ذلك يفاقم من سوء الأوضاع هناك، بحسب المادة (٦٢) من الدستور اللبناني التي تتضمن "في حال خلو سدة الرئاسة لأي علة كانت تناط صلاحيات رئيس الجمهورية وكالة بمجلس الوزراء"، بعبارة أخرى، في حالة حدوث فراغ في منصب الرئاسة يعني أن السلطات الرئاسية يتم تفويضها إلى مجلس الوزراء، مما يجعل الحكومة الجهاز الوحيد للسلطة التنفيذية – وهو احتمال يزيد من المخاطر التي ينطوي عليها تشكيل الحكومة، في مثل هذه الحالة، قد يؤدي انتهاء ولاية عون إلى فراغ دستوري، ومن ثم لن تكون هناك إصلاحات ممكنة وسط هذا الجمود أو المواجهة الطويلة بشأن تشكيل الحكومة أو الإشكالية الخاصة باختيار رئيس الجمهورية([٣٢])،لذا من أولى المهام التي تقع على عاتق

البرلمان القادم هو انتخاب رئيس مجلس النواب. وتميل الترجيحات بشكل كبير إلى تنصيب نبيه الرئيس برى مرة أخرى باعتباره الحائز على النصيب الأكبر من أصوات الشيعة، وكذلك الأكبر سناً في حال تساوت الأصوات أثناء انتخابه كرئيس للمجلس، ومن بين الأصوات المؤهلة للترشح لرئاسة الحكومة أشرف ريفي، وهو المرشح الفائز عن المقعد السني في طرابلس، وخاض الانتخابات من خلال قائمة إنقاذ وطن بالتعاون مع القوات اللبنانية(٣٣)

شكلت الجلسة الأولى التي دعا إليها رئيس البرلمان اللبناني نبيه بري في ٢٩/ ايلول ٢٠٢٢(لانتخاب رئيس جديد للبلاد)(*) اختبارا أوليا للنوايا بين الكتل السياسية، ويعتبر محللون أنها بمثابة صفارة انطلاق للاستحقاق الرئاسي، في بلد لم يشهد منذ اتفاق الطائف عام ١٩٨٩، انتخابات رئاسية ضمن المهلة الدستورية، وكان يتبعها تمديد أو فراغ. وما شهده مجلس النواب في ٢٩ /أيلول ٢٠٢٢، بإسقاط ٦٣ ورقة بيضاء، تمثل نصفاً ناقصاً واحداً لعدد الأعضاء، يعكس ترجمة فعلية لنتائج الانتخابات البرلمانية في مايو/أيار الماضي، التي أفرزت لأول مرة بعد ٢٠٠٥ مجلسا بلا أكثرية ولا أقلية، وتركيبته المعقدة خارج ثنائية ١٤ آذار و٨ آذار، جعلت منه أرضاً خصبة للمواجهة والتعطيل(٣٤)، وحضر الدورة الأولى للجلسة ١٢٢ من أصل ١٢٨ نائباً بالبرلمان، وأبرز من أسقط ٦٣ ورقة بيضاء هم نواب التيار الوطني الحر وثنائي حزب الله وحركة أمل، كما أظهر فرز الأصوات حصول النائب ميشال معوض على ٣٦ صوتاً (صوت له نواب حزب الكتائب والقوات والتقدمي الاشتراكي وآخرون)، و١١ صوتاً لسليم إده (صوت له بعض المستقلين) وهو رجل أعمال غير ناشط سياسيا ونجل الوزير الراحل ميشال إده، و١٢ صوتاً لأسماء أخرى، وألغيت الدورة الثانية للجلسة بعد فرز الأصوات، نتيجة فقدان النصاب، بفعل انسحاب عدد من النواب، أبرزهم نواب كتلتي ثنائي حزب الله وحركة أمل(٣٥)

وأرجأ البرلمان اللبناني عقد جلسة لانتخاب رئيس جديد للجمهورية خلفا للرئيس ميشال عون بسبب عدم اكتمال النصاب الدستوري، ولم ينجح البرلمان اللبناني للمرة الثانية ١٣ تشرين الأول/ ٢٠٢٢، في انتخاب رئيس جديد للبلاد، خلفا للرئيس الحالي ميشال عون الذي تنتهي ولايته في ٣١ أكتوبر/تشرين الأول. وقد يؤدي غياب التوافق على مرشح إلى بقاء منصب الرئيس شاغرا عندما تنتهي ولاية عون، في وقت يعاني فيه لبنان من أزمة مالية حادة، ولم تعقد الجلسة بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني، ما دفع برئيس البرلمان نبيه بري إلى إرجاء الجلسة إلى ٢٠ تشرين الأول٢٠٢٢، وحضر ٧١ نائبا من أصل ١٢٨ الجلسة التي قاطعها التيار الوطني الحر، حزب رئيس الجمهورية الحالي، لتزامنها مع ذكرى خروج عون من القصر الرئاسي إثر هجوم سوري في العام الأخير من الحرب الأهلية (١٩٧٥-١٩٩٠)، وهي ذكرى يحييها التيار سنويا.(٣٦)

انطلقت الخميس ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٢، الجلسة النيابية الثالثة لانتخاب رئيس للجمهورية في لبنان، وعقدت الجلسة بعد حضور ١١٠ نواب من أصل ١٢٨ نائباً، علماً أن انعقاد الجلسة يتطلب حضور ٨٦ نائباً. وكان العديد من النواب قد شدّدوا على ضرورة الاتفاق والتفاهم على مرشح للتمكن من انتخاب رئيس جديد، باعتبار أن أي فريق لا يملك الأغلبية النيابية، فيما أعلن عدد من النواب أنهم سيقترعون اليوم بورقة بيضاء. وتأجلت الجلسة النيابية الثانية لانتخاب رئيس للجمهورية التي كانت مقررة يوم الخميس الماضي لعدم اكتمال النصاب الذي يتطلب حضور ٨٦ نائباً(٣٧)، واخفق البرلمان اللبناني للمرة الثالثة في انتخاب رئيس للجمهورية بعد تعذر حصول أي مرشح على ثلثي أصوات النواب. وعقدت جلسة اليوم بعد حضور ١١٩ نائباً، علما أن الانعقاد يتطلب حضور ٨٦ نائباً، وأعلن رئيس البرلمان نبيه بري عقب التصويت أن مرشح أحزاب القوات اللبنانية والكتائب والحزب الاشتراكي التقدمي ميشال معوض حصل على ٤٢ صوتا من مجموع

نواب المجلس البالغ عددهم ١٢٨، ونال المرشح ميلاد بوملهب صوتا واحدا، في حين صوت ٥٥ نائبا بورقة بيضاء، وتم إحصاء ١٧ ورقة كتب عليها "لبنان الجديد.(٣٨)

وأكد رئيس مجلس النواب اللبناني، نبيه بري، أنه لن يطلق دعوة للحوار مرة أخرى حول انتخاب رئيس جديد للبلاد بين الفرقاء السياسيين في لبنان، ووفق تصريحات نشرتها جريدة "الجمهورية" اللبنانية، اعتبر بري أن الدعوة إلى الحوار مرة أخرى لن تنفع، بعد عدم الاستجابة لدعوته السابقة.وذكر: " لن أبادر إلى الدّعوة إلى الحوار من جديد، فقد حاولت ولم يستجيبوا، ففي هذه الحالة ما نفع الدعوة إلى الحوار". وشدّد رئيس مجلس النواب على أنه "آن الأوان لكي يتحمّل الجميع مسؤولياتهم تجاه لبنان"، مؤكدًا أنه "لا بدّ من حراك جدّي بداية السنة الجديدة، لحسم الملف الرئاسي سريعاً.(٣٩)

ومنذ انتهاء ولاية الرئيس السابق ميشال عون في نهاية أكتوبر، فشل البرلمان اللبناني احد عشر مرة، آخرها يوم (٢٠٢٣/١/١٩)، في انتخاب رئيس جراء انقسامات سياسية عميقة، خصوصاً أن أي فريق سياسي لا يملك أكثرية برلمانية تخوّله إيصال مرشح وسط توقعات بحدوث شغور رئاسي قد يمتد (عدة أشهر)، وهو ما يعمق الأزمة السياسية والاقتصادية أكثر فيما لا تلوح أي حلول في الأفق.(٤٠)

المطلب الثاني: أشكالية التوازنات البرلمانية في لبنان واثرها في ازمة الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٢٢

أُجريَت الانتخابات البرلمانية في لبنان يومَ الأحد ١٥ مايو ٢٠٢٢م، بعدما سبقتها مرحلة انتخاب اللبنانيين المغتربين يومي ٦ و٨ مايو ٢٠٢٢م، متخطيةً بذلك المخاوف من تأجيلها أو إلغائها، وكانت السِّمة الأساسية في هذه الانتخابات هي ضعف الإقبال على التصويت، سواءً داخل لبنان أو خارجه، بالإضافة إلى ما أفرزته هذه العملية من تراجُع واضح لبعض القوى، مقابلَ صعودٍ لقوىً مناوئة أخرى، لذا وجب هنا ليس معاينتها

فقط من زاوية تقنية تتعلَّق بأرقامٍ نالها هذا المرشح، أو أصواتٍ خسرَها آخر، بل قراءتها أيضًا من معايير سياسية محضة، تكشف لنا عن السياقات التي جرت في إطارها عملية الانتخابات، ودلالات نتائج هذا الاستحقاق الانتخابي، وتداعياته لجهة التأثير العميق الذي أحدثتهُ في بُنية البرلمان، والضربات المتلاحقة التي سدَّدتها النتائج إلى قوى «حزب الله» المدعوم من إيران، وقراءة لمستقبل المشهد السياسي في لبنان، في ظل هذه المتغيرات والتبدلات في موازين القوى في البرلمان المنتخب حديثاً.(٤١)

يعود السبب في ذلك إلى أن الانتخابات النيابية التي جرت في مايو/أيار ٢٠٢٢، أفرزت كتلاً برلمانية عدّة متفرقة، أبرزها: كتلة "الجمهورية القوية" (١٩ نائباً وتمثل حزب القوات اللبنانية) و"تكتل لبنان القوي" برئاسة النائب باسيل (١٧ نائباً)، و"التنمية والتحرير" برئاسة نبيه برّي (١٥ نائبًا) و"الوفاء للمقاومة" (١٥ نائبًا، تمثل حزب الله). بالإضافة إلى "اللقاء الديمقراطي" (٨ نواب، يمثل الحزب التقدمي الاشتراكي برئاسة وليد جنبلاط)، وكتلة التغييريين (١٣ نائبًا)، وحزب "الكتائب اللبنانية" برئاسة سامي الجميّل (٤ نواب)، عدا عن الكتل الصغيرة التي تضم مستقلين، وأخرى تضمّ معارضين، غير أن مسألة التوافق المسبق على اسم الرئيس ما زال مستعصيًا بالنظر إلى تباعد وجهات النظر المتواصل بين الفرقاء، وبالتالي، يتخوّف متابعون من أن يتعذّر انتخاب الرئيس من الجلسة الأولى، وأن يكون الفراغ الرئاسي هو ما ينتظر لبنان، كما كان الحال قبلها لمدة ٢٩ شهراً نتيجة التجاذبات السياسية.(٤٢)

فبعد الاستقلال أسهمت قوانين الانتخاب_ خصوصاً التوزيع الطائفي للمقاعد_ في منع تكوين أكثرية نيابية متجانسة، الأمر الذي انعكس على فاعلية المجالس النيابية من الناحية التشريعية، إلى جانب تسببه في عدم الاستقرار الوزاري، فبدلاً من ان تساعد قوانين الانتخاب المتعاقبة في تهذيب العصبيات الطائفية والمصالح الاقطاعية، فقد تسببت بأحكامها وتطبيقاتها في تكريس الطائفية وإنمائها وتدعيم الاقطاعية السياسية،

وليس أدل على ذلك من ان (٢٣٠) عائلة شغلت في شبه احتكار مقاعد المجالس التمثيلية والنيابية منذ استقلال لبنان.([٤٣])، واكتسبت انتخابات البرلمان اللبناني، التي أُجريت بعد أربع سنوات من الفراغ الحكومي، أهميةً متزايدة، وذلك في ضوء بعض الاعتبارات، من أهمّها([٤٤])

- **تراجُع اقتصادي وسخط شعبي**

جرت الانتخابات الأخيرة وسط انهيار اقتصادي صنَّفه البنك الدولي من بين الأسوأ في العالم، منذ عام ١٩٥٠م،حيث أصبح أكثر من ٨٠٪ من سكان البلاد تحت خطر الفقر، وخسرت الليرة اللبنانية أكثر من ٩٠٪ من قيمتها أمام الدولار، وزادت معدلات البطالة لتتجاوز نسبة ٣٠٪، فضلًا عن معاناة البلاد من شحٍّ في السيولة المالية، وقيودٍ شديدة مفروضة على عمليات السحب من المصارف، بالإضافة لأزمة الكهرباء، وهي ظروفٌ جعلت المجتمعَ اللبناني يعاني من حالة إحباط وسخط كبيرين؛ ما دفعه إلى النظر إلى أولى انتخاباته منذ انتفاضة ٢٠١٩م، على أنها فرصةٌ أخيرة لإحداث تغيير في القوى السياسية المنوط بها تغيير الوضع القائم، للانتقال من مرحلة الانهيار إلى مرحلة البناء.

- **شكوك داخلية وتراجُع في الثقة بالنخب السياسية**

ثارت الكثير من الشكوك حول إمكانية إجراء انتخابات البرلمان اللبناني في وقتها، حيث كان البعض يحذِّر من رغبة النُّخبة الحاكمة في الاستمرار في الحكم، واللجوء إلى عدد من المعوقات من أجل تأجيلها، أو حتى تمديد شرعية مجلس النواب لعدَّة سنوات بشكل مؤقت. لهذه الشكوك سوابق واعتبارات تاريخية عزَّزت من ذلك، فسبق وأن مدَّد مجلس النواب لولايته مرتين في العام ٢٠٠٩م والعام ٢٠١٨م. من جهة ثانية، يُعوَّل على الانتخابات البرلمانية الكثير بالنسبة لتقرير مستقبل الدولة اللبنانية على أكثر من مستوى.

فمن المعروف أن مجلس النواب ينتخب الرئيس، وتوضِّح لنا السوابق التاريخية كذلك أن انتخاب الرئيس اللبناني يعتبر من أهم محطات الأزمات بتاريخ لبنان السياسي، فعند كل استحقاق رئاسي تشتعل لبنان بأزمة سياسية، أو تنجرُّ إلى سلسلة من الأحداث الأمنية المتلاحقة التي تهدد استقرار مؤسسات الدولة والسِّلم الأهلي في المجتمع.

- **ترقُّبٌ إقليمي ودولي**

حظيت الانتخابات اللبنانية باهتمام إقليمي ودولي كبير، لكون نتائجها ستؤثر بشكل أو بآخر في مسارات عددٍ من الملفات الإقليمية، لا سيّما تلك التي تتعلق بالنفوذ الإيراني في الإقليم، وما يمكن أن تسهم فيه هذه النتائج من تغيير يُفضي إلى تحييد لبنان عن معادلة النفوذ الإيراني وتقليل التهديد الإيراني للمصالح العربية، تطبيقًا لما نصَّ عليه إعلان جدة (ديسمبر ٢٠٢١م) بشأن إنقاذ لبنان، وكذلك المبادرة الكويتية لإصلاح العلاقات اللبنانية–الخليجية (يناير ٢٠٢٢م). هذا الترقُّب كشفهُ التطور الإيجابي اللافت بعودة الاهتمام الخليجي بالملف اللبناني، عبر عودة عددٍ من سفرائه إلى لبنان، فضلًا عن التطلع الغربي لهذه الانتخابات بوصفها الأملَ الأخير في التغيير وإجراء الإصلاحات السياسية والاقتصادية؛ لانتشال لبنان من أزمته. وهو التطلُّع الذي دفع القادة الغربيين إلى التلويح بعصى العقوبات للأطراف، التي كانت تفضِّل تأجيلَ الانتخابات، وهي كثيرة، على رأسها (التيار الوطني).

وتكشف نتائج الانتخابات وتوزيع المقاعد عن الاستنتاجات التالية:([٤٥])

- تبدُّل لموازين القوى وغيابٌ للأغلبية أو الأقلية في البرلمان اللبناني الجديد، أفرزت عملية الاقتراع عن حصول (حزب الله) وحلفائه على٦١ مقعدًا في انتخابات ٢٠٢٢م، بتراجُع عشرة مقاعد عن حصيلته في انتخابات ٢٠١٨م، التي حصدَ فيها الحزب ٧١ مقعدًا. فيما تمكَّنت القوى السيادية، أي حزب (القوات اللبنانية) و(الحزب التقدمي الاشتراكي) من الحصول على ما مجموعه ٥١ مقعداً، فيما تمكنت قوى التغيير من اكتساب ١٥ مقعدًا

موزعة على مختلف الدوائر، وتشير قراءة توزيع القوى داخل مجلس النواب الجديد إلى خسارة (حزب الله) للأغلبية البرلمانية، التي حظي بها خلال الدورات السابقة، غير أن ذلك لا يعني أن الطرف الآخر هو الذي حصلَ على الأغلبية، ففي المحصلة، لم ينجح أي فريق في الحصول على أغلبية برلمانية تؤهلُه لأن تكون له، أو لفريقه، كلمةُ الفصل في القرارات، وبات البرلمان اللبناني مكوَّناً من فريقين أساسيين، كل منهما مؤلف من مجموعات سياسية متمايزة رغم تحالفها، بالإضافة إلى فريقٍ ثالث هو فريق من خارج الاصطفافات الحزبية، يشكِّل نحو عشرة في المئة من نسبة النواب، ويضم شخصيات غير منضوية في فريق سياسي واحد، وإن كان يجمعها خوض الانتخابات تحت شعار التغيير ومقاومة السلاح والسلطة الفاسدة.

- تغير في بيئة (حزب الله) وامتداداته التحالفية: رغم ماأظهرته نتائج الانتخابات من تراجع في نسبة مشاركة الشيعة في الانتخابات الأخيرة، بتراجُع بلغت نسبة ١٠٪ عن انتخابات ٢٠١٨م، إلا أن الثنائي الشيعي (حزب الله وحركة أمل) استطاعا الحفاظ على وزنهما الانتخابي، حيث حصل الثنائي الشيعي على ٢٨ مقعدًا، وهو ما يقارب عدد المقاعد التي حصلا عليها في انتخابات عام ٢٠١٨م، ليواصلا بذلك هيمنتهما على الطائفة الشيعية في لبنان، وخسارة موجعة لحلفاء (حزب الله) كشفت النتائج النهائية عن تعرُّض حلفاء الحزب وإيران لانتكاسة انتخابية واضحة، إذ خسر (التيار الوطني) وزنه باعتباره الكتلة المسيحية الأكبر داخل مجلس النواب بحصوله على نحو ١٨ مقعداً فقط، بعدما حصل على ٢٠ مقعداً في الانتخابات السابقة، في حين أن خصمه حزبُ (القوات اللبنانية) حصل على ٢٠ مقعدًا. كما فشل الحزب في إيصال حلفائه من السُنة والدروز كذلك إلى البرلمان، ومن أبرز الخاسرين من حلفاء (حزب الله)، نواب الحزب السوري القومي الاجتماعي، وكذلك مرشحون دروز وسنة مقربون منه ومن دمشق، مثل السياسي الدرزي

طلال أرسلان، الذي حافظَ على عضويته في مجلس النواب على مدى ٣٠ عاماً أي منذ عام ١٩٩٢م، وقد ترتبت على ذلك الأمر خسارة (حزب الله) وحلفائه الأغلبية التي كانوا يتمتعون بها في البرلمان اللبناني.

- ارتفاع تمثيل القوى المناوئة لـ (حزب الله): جاءت نتائج الانتخابات اللبنانية مفاجئةً إلى حدٍ كبير، خصوصاً أن ما يمكن تسميتهم بالقوى المعارضة لـ (حزب الله)، استطاعت تأمين اختراق قوي داخل مجلس النواب، فقد حصلت القوى المناوئة للحزب على ما مجموعهُ ٦٧ مقعداً، وهو ما أعلن فعلياً وجودَ رغبة لدى شريحة واسعة من اللبنانيين بقلب الطاولة على المنظومة السياسية والحزبية الحاكمة في البلاد، وأن التوجهات الانتخابية باتت تحكمها رؤى جديدة لم تكن ظاهرةً في أيٍّ من الانتخابات الماضية، خصوصاً مع اللعب على الأوتار المذهبية، التي كانت دائماً تُؤتي أُكُلها في توجيه الأصوات داخل صناديق الاقتراع، الأمر الذي لم ينجح إلى حدٍ كبير بهذه الانتخابات.
- تراجُع معدلات المشاركة السياسية: بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية ٤١٪، بتراجُع بنحو ٨ نقاط عن النسبة المُسجَّلة في انتخابات عام ٢٠١٨م، التي بلغت حوالي ٤٩.٧٪، وتُعد هذه النسبة هي الأدنى في تاريخ الانتخابات اللبنانية منذ عام ١٩٩٢م، التي بلغت نسبة التصويت فيها نحو ٢٩.٦٪ فقط، ما يشير إلى التراجع العام في معدلات المشاركة السياسية، وهو مؤشر يمكن تفسيره بعدم ثقة الشعب اللبناني في النُّخب المتصدرة للمشهد، سواءً النخب التقليدية أو قوى التغيير، وفشل القوى السياسية في إقناع الشارع اللبناني بالتصويت.

بالتالي ان استحقاق انتخاب رئيس الجمهورية، الذي من المفترض أن يتم انتخابه من قِبَل مجلس النواب اللبناني الجديد، فلن يقِلَّ تعقيدًا عن تشكيل الرئاستين السابقتين، خصوصاً مع خسارة (التيار الوطني) صفةَ الكتلة المسيحية الأكبر لصالح (حزب القوات اللبنانية)، ولذلك، فإن إجراء الانتخابات الرئاسية المقبلة في موعدها المقرر في أكتوبر

٢٠٢٢م بشكل طبيعي، يحظى باحتمالية ضئيلة، خاصةً في ظل تجارب سابقة سعى فيها (حزب الله) إلى تعطيل عملية انتخاب رئيس الجمهورية حينما كان لا يمتلك الأغلبية، وذلك بعدم حضور الجلسات، واستفادته من امتلاك الثُلث المُعطِل لنصاب انعقادها، وهذا يُرجِح أن انتخاب رئيس جديد للجمهورية سيكون مسألةً في غاية التعقيد، وربما يشهد لبنان فراغاً رئاسياً جديداً، خاصةً أن موازين القوى الرئاسية حالياً تميل لمصلحة القوى المناوئة لـ (حزب الله)[٤٦]، ومهما كان التحليل الذي يمكن انتهاجه في دراسة الحالة اللبنانية الداخلية، فأنه لابد من التاكيد على نتيجة واضحة المعالم على المستوى القانوني، وهي تلك التي تربط استمرارية الدولة الخارجية باستمراريتها على المستوى الداخلي[٤٧]

وعلينا ان نلاحظ ان مسألة التوافق المسبق على اسم الرئيس ما زال مستعصياً بالنظر إلى تباعد وجهات النظر المتواصل بين الفرقاء، وبالتالي، يتعذر انتخاب الرئيس من الجلسة الأولى، وأن يكون الفراغ الرئاسي هو ما ينتظر لبنان، كما كان الحال قبلها لمدة ٢٩ شهراً نتيجة التجاذبات السياسية، ويمكن أن نبين التوافق على اسم الرئيس لم يكن شرطاً داخلياً فقط، بل يتأثر أيضاً بالمناخات والتوجهات الإقليمية والدولية، اي يمكن أن يلعب النفوذ الأجنبي دوراً في إبرام صفقات لانتخاب الرئيس في بلد لطالما لعبت فيه المنافسات الدولية دورا في الأزمات المحلية.

الخاتمة

تكتسب الانتخابات البرلمانية اللبنانية لعام ٢٠٢٢، أهمية خاصة، لأن البرلمان الجديد، وبتوازنات مختلفة، سيلعب الدور المحوري في هندسة التسويات التي يقبل عليها لبنان، وتحديداً لجهة انتخاب رئيس المجلس وتشكيل الحكومة وانتخابات رئاسة الجمهورية، فطبيعة النظام البرلماني اللبناني تضع كل السلطات عملياً في مجلس النواب لأن السلطات التنفيذية الأخرى من رئاسة جمهورية ومجلس وزراء هي بالمحصلة نتاج

التركيبة البرلمانية، وبدت الخيارات في المعركة الانتخابية سياسية لبنانية بامتياز، ولها امتدادات إقليمية ودولية، وهي تحدّد طبيعة التوازنات الداخلية في البلد، والتي ستطبع الوجهة العامة في التعامل مع المشكلات الاقتصادية والمالية.

ولم يكن لهذه الانتخابات التنافسية سوى أثر جزئي في التقاسم العام للسلطة، إلا أنها شكلت مادة مهمة لتحليل عمليات إعادة تكوين الساحة السياسية اللبنانية، فقدمت صورة عن إعادة تشكيل التحالفات السياسية وموازين القوى، لكن لبنان يعاني من أزمة مؤسساتية فقد عجزت فصائله السياسية عن تشكيل حكومة كاملة الصلاحيات منذ /أيار الماضي/٢٠٢٢، وينص الدستور اللبناني على أن تتولى الحكومة صلاحيات الرئيس في حال تعثّر انتخاب رئيس جديد للبلاد قبل نهاية ولاية الرئيس الحاليّ، فإن لبنان سيدخل في مرحلة جديدة تحمل الكثير من التساؤلات حول هوية البلد ومستقبل الصيغة والنظام، وأخفق البرلمان اللبناني للمرة الـ١١ منذ سبتمبر/أيلول الماضي في انتخاب رئيس للجمهورية خلفا لميشال عون الذي انتهت ولايته في ٣١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٢، وربما سنشهد الكثير من جلسات انتخاب رئيس الجمهورية مالم يتم التوصل الى اتفاق ينهي الفراغ الرئاسي، هذا ويعوّل بعض الأطراف في لبنان على التطورات الحاصلة سعودياً – إيرانياً لتنسحب بتسوية رئاسية محلياً، وقد برزت أخيراً لقاءات السفير السعودي وليد بخاري على بعض المسؤولين اللبنانيين، أبرزهم بري، وكان ملف انتخابات الرئاسة أساسياً على طاولة النقاش، من دون إحراز أي تقدم، في ظلّ تمسك بري وحليفه حزب الله بدعم رئيس "تيار المردة سليمان فرنجية، الذي برأيهما يتمتع بالمواصفات المطلوبة رئاسياً، وترى الأحزاب المعارضة في لبنان أن مواصفات الدول المعنية بالملف اللبناني، على رأسها السعودية، لا تنطبق على فرنجية، المحسوب على محور سياسي، والمرفوض أيضاً لبنانياً، من قبلها وبعض التغييريين والمستقلين الذين يلوحون بتعطيل نصاب أي جلسة انتخاب من شأنها أن تؤدي إلى انتخابه، (أي نصاب ٨٦ نائباً من أصل ١٢٨)، ورشحت الأحزاب المعارضة النائب ميشال معوض، وأبدت انفتاحها في الوقت نفسه على أسماء أخرى، مالية وسياسية، وضمنها أيضاً قائد الجيش العماد جوزاف عون، الذي تعد

أسهمه مرتفعة خارجياً، بيد أن رئيس البرلمان أقفل الباب عليه في أكثر من مناسبة متذرعاً بصعوبة إجراء تعديل دستوري مطلوب لوصوله، ولا اعتقد ان الامر سينتهي بهذه السهولة بحكم وجود عدة اسباب تجعل انتخاب رئيس الجمهورية امراً في غاية الصعوبة ومنها:

١- عدم وجود مرشح توافقي أو شخصية جامعة تنال قبول جميع الأطراف السياسية الممثلة في البرلمان في الجلسات الأولى، اذ يخضع انتخاب الرئيس لتوازنات شديدة الدقة في مجلس النواب، وعدم توفر النصاب القانوني (٨٦ نائباً) يجعل عملية الانتخاب متعسرة.

٢- دخول أطراف جديدة للبرلمان اللبناني (التغييريون) والسعي إلى تغيير المنظومة التي تفرز المناصب العليا في الدولة، فالتركيبة الحالية للبرلمان تعكس عدم توازن سياسي وحساسية بين الكتل، مما جعل أي تفاهم بينها أصعب من أي مرة مضت في البرلمانات السابقة، اذ اثبتت الديمقراطية التوافقية عجزها في التعامل مع التحولات التي تحدث في المجتمع اللبناني، لأن التصلب ورفض الإصلاح وتغيير الحصص ومعدلات تقاسم السلطة مع مجتمع يتحرك ويتطور ديموغرافياً واجتماعياً واقتصادياً، أثبت أن ديمقراطية الوفاق اللبنانية لم تعد قادرة على حل النزاعات وتكريس الإستقرار السياسي وضمان ديمومته.

٣- يخضع انتخاب الرئيس اللبناني لتوازنات إقليمية ودولية تبدو بدورها معقدة خلال الفترة الراهنة، فما يميز إشكالية النظام السياسي اللبناني هو كثرة التدخلات الخارجية بأشكال مختلفة مما أثر سلباً على العناصر الداخلية وأخرجتها من كينونتها الاجتماعية فعمقت الصراعات وزادت من حدتها،

فالأزمات الدولية الراهنة تجعل القوى الإقليمية والقوى الكبرى أقل اهتماما بقضية حسم الرئاسة اللبنانية.

٤- تراجع تمثيل السنة بالانتخابات البرلمانية بغياب تيار المستقبل عنها لأول مرة، وعدم وجود كتلة وازنة لهم يجعل التوافق الداخلي على هوية رئيس جديد وفقا للنهج المعهود في لبنان صعباً، إضافة وجود أكثر من مرشح واحد داخل التيارين الرئيسيين ٨ و١٤ آذار يؤدي إلى تشتت الأصوات بينهما، بانتظار التوافق على مرشح واحد.

الهوامش

(1) Nader Ahmed, Mada Almaghlouth, Lebanes political parties and administratiue reform: an Impossble promise, Center for Lebanses studies, Decmber, 2016, p28.

[٢] حسان بن نوى، تاثير الاقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الاوسط، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، ٢٠١٥، ص١٥٠.

[٣] علي عبد فتوني، تأريخ لبنان الطائفي، دار الفأرابي، بيروت، ٢٠١٣، ص١٢١.

* كان اختيار مدينة الطائف مكانا" لاجتماع النواب اللبنانيين وبحث مسألة الإصلاحات له مبررات منها الرغبة العربية في إبعاد النواب عن الأجواء اللبنانية والضغوط الممكنة عليهم عن سائر الأطراف في البلاد , والتأكيد على دور السعودية كراعية للوفاق اللبناني وعلى المسئولية العربية تجاه الأزمة اللبنانية, فضلا عن إمكان التحكم بالإعلام ومساره في أثناء انعقاد المؤتمر والذي استمر من ١-٢٣ تشرين الاول ١٩٨٩، والذي حضره (٦٢) نائباً من أصل (٧٣). لمزيد من التفاصيل ينظر: ألبير منصور: الانقلاب على الطائف, دار الجديد، بيروت، ١٩٩٣, ص ٢٩.

[٤] للمزيد عن اتفاق الطائف ينظر: عارف العبد، لبنان والطائف، تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص٢٢٨.

[٥] ايمن عمر، الازمة الاقتصادية، الواقع والتداعيات، مركز الجزيرة للدراسات ١/ ١٠/٢٠١٩، شبكة المعلومات العالمي، على الرابط التالي: https://bit.ly/2t2FaZ6

(*) حسان دياب: من مواليد بيروت ٦ يناير ١٩٥٩، متزوج من نوار رضوان المولوي وله ثلاثة أولاد، بنت وولدان، يحمل شهادة البكالوريوس مع مرتبة الشرف في الاتصالات، وماجستير بامتياز في هندسة نظم الكومبيوتر، والدكتوراه في هندسة الكمبيوتر منذ العام ١٩٨٥، تمّ تكليف حسان دياب بتشكيل الحكومة الجديدة في لبنان بعد فشل أكثر من محاولة لاختيار مرشح لتولي منصب رئيس الحكومة منذ استقالة سعد الحريري في ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٠، تحت ضغط الاحتجاجات الشعبية، ونال حسان دياب ٦٩ صوتاً في الاستشارات النيابية التي أجراها رئيس الجمهورية ميشال عون والتي أفضت إلى تكليفه بتشكيل حكومة جديدة، اضطر الى تقديم تقديم استقالة حكومته في ١١/ اب / ٢٠٢٠ بعد انفجار مرفأ بيروت، للمزيد ينظر: من هو حسان دياب المكلف بتشكيل الحكومة: شبكة المعلومات الدولية: على الرابط التالي:
https://www.bbc.com

[٦] شفيق شقير، الحراك اللبناني : البواعث والمكونات والتداعيات، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٣ كانون الأول ٢٠١٩ ، شبكة المعلومات الدولية: متاح على الرابط التالي:
https://bit.ly/39swPgH

[٧] ايمن عمر، الأزمة الاقتصادية في لبنان: الحكومة الجديدة وفرص التعافي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٢٠، ص٢.

[٨] فارس الحلبي، مبادرة الاصلاح العربي: من اسقاط النظام الى كلن يعني كلن، قراءة في لبنان شعار الربيع العربي، بيروت، ٢٠١٩، ص٧. شبكة المعلومات الدولية:على الرابط التالي :
https://www.arab-reform.net

[٩] لبنان: التحقيق الدولي وحده يضمن حقوق ضحايا انفجار بيروت في كشف الحقيقة وتحقيق العدالة واتاحة سبيل الانصاف، منظمة العفو الدولية، جنيف، ٢٠٢٠، ص٢.

[١٠] شذى خليل، انفجار بيروت يتزامن مع اسوء أزمة اقتصادية في تاريخ لبنان، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٥/ اب/٢٠٢٠، شبكة المعلومات الدولية: متاح على الرابط التالي:
https://rawabetcenter.com/archives/

[11] مارلين خليفة، دبلوماسية ٢٠٢٠: عام الانهيار والنصائح الدولية والمقاطعة العربية، مجلة الامن العام، العدد (٨٨)، بيروت، ٢٠٢٠، ص٢٨.

[12] خالد مصطفى مرعب، مشكلات بناء الدولة الحديثة في لبنان والوطن العربي، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص٤٥.

[13] تراجع نسبة الاقتراع العامة، مجلة الشهرية (الدولية للمعلومات)، ٢٠٢٢/٥/١٦، شبكة المعلومات الدولية: متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/3PGjjMT

[14] المصدر نفسه.

[15] نتائج الانتخابات اللبنانية، وزارة الداخلية اللبنانية، شبكة المعلومات الدولية: متاح على الرابط التالي:
https://elections.gov.lb

[16] سليم الحص، لبنان على المفترق، المركز الاسلامي للاعلام والتنمية، بيروت، ١٩٨٤، ص٢٣٢.

[17] مهند الحاج علي، الانتخابات البرلمانية اللبنانية ٢٠٢٢ تحولات سياسية واستحقاقات معطلة، شبكة الجزيرة الاعلامية، شبكة المعلومات الدولية: متاح على الرابط التالي:
https://studies.aljazeera.net

[18] عبدالستار الكعبي، الديمقراطية التوافقية: العراق إنموذجاً، دار السياب، بغداد، ٢٠١١، ص٧٩، وكذلك ينظر، نادية فاضل عباس، التطورات السياسية في لبنان وانعكاساتها على الوحدة الوطنية، مجلة دراسات دولية، العدد ٤٧، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١١.

[19] محمد حسن دخيل، انظمة الحكم في الوطن العربي– دراسة مقارنة، دار ومكتبة البصائر، بيروت، ٢٠١٤، ص٢٨.

[20] وضاح شرارة، في اصول لبنان الطائفي: خط اليمين الجماهيري، جداول للنشر والتوزيع، لبنان، ٢٠١١، ص١٦.

[21] جوزيف باحوط، تفكك اتفاق الطائف في لبنان وحدود تقاسم السلطة على اساس الطائفة، مؤسسة كاريغني للسلام الدولي، بيروت، ٢٠١٦، ص٦٥.

[٢٢] للمزيد ينظر: خالد مصطفى مرعب، مشكلات بناء الدولة الحديثة في لبنان والوطن العربي، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص١٢٤.

[٢٣] الانتخابات النيابية اللبنانية ٢٠٢٢: قراءة في الخلفية والنتائج، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، شبكة المعلومات الدولية: متاح على الرابط التالي:
https://www.dohainstitute.org

[٢٤] وسام اسماعيل، ما بعد الانتخابات النيابية اللبنانية: كأن شيئاً لم يكن، شبكة المعلومات الدولية: متاح على الرابط التالي:
https://www.almayadeen.net

[٢٥] صلاحيات رئيس الجمهورية بين النص الدستوري والممارسة السياسية، وقائع المؤتمر السنوي الاول، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد (١) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية، الجامعة اللبنانية، بيروت، ٢٠١٤، ص٦٨.

[٢٦] لمزيد من التفاصيل ينظر الى: احمد زين الدين، رؤساء لبنان كيف وصلوا، نوفل، بيروت، ط١، ٢٠٠٥، ص٥٧، وكذلك ينظر الى: وهيب ابي فاضل، لبنان في مراحل تاريخه الموجزة، انطوان ، بيروت ،ط٣، ٢٠٠٨، ص١٠٥، وكذلك ينظر:(تقرير) وسيم سيف الدين، انتخابات الرئاسة اللبنانية، ٥ مرشحين وصفقات مرتقبة، ينظر شبكة المعلومات الدولية: متاح على الرابط التالي:
https://www.aa.com.tr

[٢٧] ريتا الجمّال، عد عكسي لانتخابات الرئاسة اللبنانية: مرشحون كثر بانتظار التسوية، شبكة المعلومات الدولية: على الرابط التالي:/https://www.alaraby.co.uk

[٢٨] رحاب الزيادى، لبنان ما بعد الانتخابات النيابية ٢٠٢٢، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، مصر، ينظر الى شبكة المعلومات الدولية: متاح على الرابط التالي:
http://www.siyassa.org.eg

[٢٩] المصدر نفسه ، وكذلك ينظر الى الدستور اللبناني المادة (٤٤)

* ووفق المتبع في لبنان، تدوم فترة ولاية الرئيس ٦ سنوات غير قابلة للتجديد، ولا يجوز إعادة انتخابه إلا بعد مرور ٦ سنوات على انتهاء ولايته الأولى، علمًا أن هذه القاعدة تمّ اختراقها في حالتين، في عهد الرئيسين الأسبقين إلياس الهراوي (١٩٨٩-١٩٩٨) والعماد إميل لحّود (١٩٩٨-٢٠٠٧)

[٣٠] رحاب الزيادى، مصدر سبق ذكره، وكذلك ينظر الى المادة (٤٩) والمادة (٧٣) من الدستور اللبناني.

[٣١] نيفين مسعد، (النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية (الأثنية) في الوطن العربي)، المستقبل العربي، العدد (٣٦٤) السنة (٣٢)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، حزيران ٢٠٠٩، ص٧٣.

[٣٢] رحاب الزيادى، مصدر سبق ذكره.

[٣٣] المصدر نفسه

* المرشحون لرئاسة الجمهورية هم: –

١- كتلة ١٤ آذار: في الخامس من إبريل/نيسان كان الدكتور سمير جعجع (ولد في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٢) هو المنافس الوحيد الذي بادر بإعلان ترشحه للانتخابات الرئاسية، ويعتبر زعيم حزب "القوات اللبنانية" واحداً من أقوى الشخصيات المسيحية في كتلة ١٤ آذار؛ فهو يحظى بتمثيل قوي وشعبية كبيرة

٢- كتلة ٨ آذار: يعتبر العماد ميشال عون(مواليد ١٧ شباط /فبراير ١٩٣٥) أقوى قائد مسيحي، حيث يقود كتلة من ٢٧ نائبًا في البرلمان، واستطاع أن يستمر على المسرح اللبناني ويستفيد من الصراع السياسي. وفي ٢٠٠٦ وقّعت حركة التيار الوطني الحر بزعامة عون مذكرة تفاهم مع حزب الله. وقد عمّق هذا الاتفاق من الاستقطاب داخل المجتمع المسيحي، ولكنه أثبت أيضًا أنه اتفاق معقد ومعقول يحافظ على لبنان في حالة توازن من نوع ما في خضم العواصف السياسية الإقليمية.

٣- العماد جان قهوجي: وهناك مرشح آخر محتمل للرئاسة، هو الرئيس الحالي للقوات المسلحة اللبنانية، العماد جان قهوجي.

٤- بطرس حرب: بطرس حرب،سياسي وحقوقي لبناني,وهو عضو في مجلس النواب اللبناني والوزير في الحكومة الحالية وعضو كتلة ١٤ آذار.

٥- أمين الجميل: من مواليد ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٢، كان رئيسًا للجمهورية اللبنانية من ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ إلى ٢٢ أيلول سبتمبر ١٩٨٨، وهو رئيس لحزب الكتائب الذي أسسه والده بيار الجميّل.

٦- سليمان فرنجية من مواليد ١٨ أكتوبر ١٩٦٥ ، هو سياسي لبناني ينتمي إلى عائلة سياسية عريقة فجده هو الرئيس الراحل سليمان فرنجيّة ووالده هو النائب والوزير طوني فرنجيّة. يترأس تيار المردة. لمزيد من التفاصيل ينظر الى: عمار شرعان، مصير انتخابات الرئاسة اللبنانية بين الصراعات الدولية والازمات الاقليمية والنزاعات الطائفية ينظر الى شبكة المعلومات الدولية: متاح على الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=797

[٣٤] جنى الدهيبي، بعد إخفاق الجلسة الأولى للبرلمان.. ما الشروط المطلوبة لانتخاب رئيس جديد للبنان؟ ٢٠٢٢/٩/٣٠، ينظر شبكة المعلومات الدولية: على الرابط التالي :

https://www.aljazeera.ne

[٣٥] المصدر نفسه

[٣٦] مجلس النواب اللبناني يفشل للمرة الثانية في انتخاب رئيس جديد للبلاد، ٢٠٢٢/١٠/١٣ ينظر الى شبكة المعلومات الدولية: على الرابط التالي: https://www.france24.com

[٣٧] انطلاق الجلسة النيابية الثالثة لانتخاب رئيس للجمهورية في لبنان ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٢، ينظر الى شبكة المعلومات الدولية: على الرابط التالي: https://www.alittihad.ae/news

[٣٨] في غياب التوافق.. البرلمان اللبناني يخفق للمرة الثالثة في انتخاب رئيس للجمهورية، ينظر الى شبكة المعلومات الدولية: على الرابط التالي https://www.aljazeera.net

[٣٩] بري لـ"الجمهورية": بغير التوافق "ما بيمشي الحال" في ٣١/ ١٢/ ٢٠٢٢: ينظر الى شبكة المعلومات الدولية: على الرابط التالي: https://www.aljoumhouria.com

[٤٠] البرلمان اللبناني يفشل مجدداً في انتخاب رئيس للجمهورية: صحيفة الاتحاد ، الامارات ، العدد ١٧٣٦٣، ٢٠ يناير ٢٠٢٣، ينظر الى شبكة المعلومات الدولية: على الرابط التالي: https://www.alittihad.ae

[٤١] انتخابات البرلمان اللبناني ٢٠٢٢م وحدود التغيير الممكنة في المشهد السياسي:١ يونيو ٢٠٢٢، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ينظر الى شبكة المعلومات الدولية: على الرابط التالي: https://rasanah-iiis.org

[٤٢] (تقرير) وسيم سيف الدين: انتخابات الرئاسة اللبنانية، ٥ مرشحين وصفقات مرتقبة، مصدر سبق ذكره

[٤٣] عصام نعمان، الدولة وتطور النظام الانتخابي في لبنان في النظرية والممارسة: رؤية مستقبلية، في دراسات لبنانية مهداة الى جوزف مغيزل، دار النهار للنشر ومؤسسة جوزف مغيزل، بيروت، ١٩٩٦ص١٧٢.

[٤٤] انتخابات البرلمان اللبناني ٢٠٢٢م وحدود التغيير الممكنة في المشهد السياسي، مصدر سبق ذكره

[٤٥] المصدر نفسه.

[٤٦] انتخابات البرلمان اللبناني ٢٠٢٢م وحدود التغيير الممكنة في المشهد السياسي، مصدر سبق ذكره

[٤٧] احلام بيضون، اشكالية السيادة والدولة نموذج لبنان ، مطابع يوسف بيضون، بيروت، ٢٠٠٨، ص٢٢٠.